المحور الثالث: مراحل وخطوات تحليل السياسة العامة

1) تحديد مشكلة السياسة العامة وأبعادها:

يعتبر تحديد المشكلة أحد العناصر الجوهرية في عملية تحليل السياسات العامة، لذلك اهتم محلل السياسات العامة بمعالجة ودراسة مختلف القضايا والمشكلات الاجتماعية العامة ذات الأهمية المطلقة، لاسيما يجعل من هذه الأخيرة محل اهتمام كبير من قبل المعنيين بها مباشرة أو المتأثرين بها تأثيرا غير مباشر ضمن البيئة الكلية للنظام السياسي، ومن ثم فإن السياسة العامة للحكومة التي تسعى ضمن جهودها العلمية (محلل السياسات العام) إلى تحليل طبيعة محتوى هذه القضايا الاجتماعية العامة ويتطلب عدة إجراءات حسب "بيتر دركر":

أ/ تصنيف المشكلة.

ب/ التعرف على المشكلة.

ج/ تحديد ووضع الجواب للمشكلة.

ومن ثم فإن الهدف الأساسي من وراء هذه الإجراءات المتبعة من قبل محلل السياسة العامة أثناء معالجته ودراسته لمختلف القضايا العامة هو العمل على تقديم معطيات دقيقة وواضحة حول جوهر المشكلة المعروضة.

2) تجميع المعلومات عن المشكلة:

تعتبر المعلومات بمثابة العمود الفقري لكل مراحل تحليل السياسات العلمة، والنواة والمحرك الحقيقي لها، والركيزة الهامة في استمرارية المنهجية التحليلية للسياسات العامة، ولتحقيق الفائدة من المعلومات بحيث أن تتوافر فيها الخصائص التالية:

- ✓ الموضوعية والدقة: أي القدرة المعلوماتية على الاتصال بطبيعة المشكلة والعناصر المؤثرة فيها والمتأثرة بها.
- ✓ الملائمة: أي للقدرة المعلوماتية على إعطاء للدلالات والآثار التي تسهم في الإحاطة بأبعاد المشكلة وتحديد أفضلية البدائل الممكنة على الحلول.

3) تحديد البدائل: تعتبر مهمة في وضع المشكلة موضع الاختيار الموضوعي من أجل مدى قدرة أي بديل من البدائل أنجح على حل المشكلة التي يعتمدها محلل السياسات العامة، ويتم في هذه المرحلة

تحديد تكلفة كل بديل والعائد المتوقع من تنفيذه والأهم في هذه المرحلة هو أن محلل السياسة العامة يستخدم مجموعة من الأساليب التي تضمن له ذلك التحليل الدقيق للبدائل وتتمثل في أسلوب الحدس، أسلوب دلفي، السيناريو، أسلوب بحوث العمليات، أسلوب النماذج الرياضية.

4) تقييم البدائل:

من معايير المفاضلة التي يمكن الاعتماد عليها في هذه المرحلة هي التكلفة المترتبة على التنفيذ والوقت، والمنفعة المتوقعة، والمعالجة الكاملة أو الجزئية للمشكلة، وهي عناصر يستوجب الاستعانة بالعديد من النماذج والأساليب في تحليل السياسات العامة منها: أسلوب التنبؤ، تحليل المنفعة والعائد، بحوث العمليات، المحاكاة والمباريات.

5) تحديد البديل الأفضل:

يحرص صانع القرار ومحلل السياسة العامة في هذه المرحلة على اختيار بديل واحد من البدائل بما ينسجم مع النظام السياسي، مع الأخذ بعين الاعتبار التأكد من قبل محلل السياسة العامة بأن تطبيقه في الواقع يعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف والآثار الإيجابية على البيئة الكلية للسياسة العامة، ومن ثم فالهدف الأساسي من هذه الخطوة العمل على تحقيق درجة أعلى من العقلانية والرشد من خلال اعتماد محلل السياسة العامة بالمنهجية العلمية التي تقوم على عدَة معايير:

- ❖ تحديد قيمة أو تكلفة هذا البديل الأفضل أثناء تنفيذه على أرض الواقع.
- ❖ مدى التجاوب والاستجابة البديل الأفضل مع الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة من وراء التنفيذ.
- ❖ تحديد مجال معالجة هذا البديل الأفضل للمشكلة العامة القائمة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.
- ❖ تحديد المجال الزمني اللازم لتحقيق الأهداف المرجوة من وراء تنفيذ هذا البديل على أرض الواقع.

ومن بين النظريات المستخدمة من قبل محلل السياسات العامة نظرية المباريات، شجرة القرارات، نظرية الاحتمالات.

6) الاختبار التجريبي للبديل:

يتوقف على مدى مراعاة المحلل وأخذه بعين الاعتبار للمعايير الموضـــوعية في تحديد العلاقة التي يجب أن تكون منسجمة بين الوسائل المتوفرة والغايات المطلوبة تحقيقها في ظل الالتزام بالحرص على احترام معايير القيم الاجتماعية وكذا معايير الكفاءة والفعالية والعدالة والمسـاواة في الاسـتجابة للمطالب الاجتماعية التي أدت إلى بروز تلك المشكلة القائمة والتي هي بحاجة إلى المعالجة والحل المناسب من قبل الحكومة ضمن سياستها العامة المنوطة بها.

7) تنفيذ البديل الأفضل:

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الفاصلة بين المراحل السابقة كونها تتم في عملية صنع القرار أي في بيئة خفية وهي المرحلة التي يعبر عنها "ايســـتون" بعملية تحويل المدخلات من (مطالب جديدة أو تأييد لسياسات عامة معينة) إلى مخرجات فيما بعد ضمن برامج السياسة العامة للحكومة، وبين المرحلة الثانية من مراحل عملية صـنع القرار –سـياسـة عامة– ومن ثم تنفيذ البديل الأفضـل التي تعتبر مرحلة مهمة من خلالها يتم الكشف عن محتوى السياسة العامة المعلنة والمنتهجة لمواجهة وحل المشكلة العامة وذلك بعد الدراســـة والفحص الدقيق لجميع معطيات متغيرات البيئة الكلية المحيطة بالمشـــكلة العامة القائمة من قبل محلل السـياســة العامة وما تقتضـيه من جهود واحترام منظومة قيم المجتمع وما ينبغي تحقيقه من حلول ناجعة وفعالة للمشكلة.

8) المتابعة والرقابة في عملية تنفيذ القرار:

تعد هذه المرحلة ضرورية وهامة عن طريق وضع نظام متكامل لمتابعة وتقييم كافة مراحل التنفيذ عبر الاستفادة من عملية التغذية الاسترجاعية التي يمكن أن تتوافر من ثنايا قنوات الاتصال بين النظام وبيئته بغرض إجراء تعديلات ضـــرورية نتيجة المتغيرات البيئية المختلفة والتي تحيط بعملية تنفيذ من متغيرات اقتصادية واجتماعية، سياسية أو تقنية وذلك لتحسين تصميم عملية تحليل السياسات العامة أو اختيار بديل آخر إذا تم اثبات عدم جدوى/ فشل البديل موضوع التنفيذ.

إن محلل السياسات العامة في هذه المرحلة يضطلع بتجسيد دورين هما مدى تفعيل عملية المتابعة والتي يسـعى من خلالها تقديم الحلول أو العلاجي الوقائي لكافة العراقيل التي قد تحد من فعالية القرار، أما الدور الثاني هو الرقابة لعملية تنفيذ القرار بالاطلاع على كافة العراقيل والمشكلات المصاحبة لهذه العملية لتمكينه من معالجة وتقويم عملية التنفيذ.

9) تقويم نتائج وآثار تنفيذ البديل الأفضل:

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الأخيرة في مراحل وخطوات تحليل السياسات العامة، وذلك من حيث زاوية النظر إلى محتوى ومضمون برامج السياسة العامة المنتهج، وتساعد محلل السياسة العامة هذه المرحلة من تبني سياسات عامة ناجحة تتسم بالعقلانية والرشد والموضوعية لاسيما في حالة استمرار البرامج والقرارات الحكومية اتجاه قضية عامة معينة، واضافة إلى ذلك تعد هذه المرحلة مهمة في اثبات مدى نجاح محلل السياسات العامة من فشله في عملية التحليل.